

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٣٣ تاريخ ١٩٦١-٣-٥
المتضمن تصديق (اتفاقية المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة) التي عقدتها
بين دول الجامعة العربية بالشكل التالي :

اتفاقية المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

ان حكومات :

الملكية الاردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

جمهورية السودان

الجمهورية العراقية

الملكية العربية السعودية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية اللبنانية

الملكة اليونية المتحدة

الملكة المتوكلية اليمنية

الملكة المغربية

ديباجة

تحقيقاً لأهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، ورغبة منها في التعاون على استباب الأمن بقمع الاجرام
الدولي ومكافحة الجريمة بشتى أنواعها ، ومكافحة المخدرات عن طريق التأثر المشترك بين سلطات الامن
في بلاد الحكومات المشتركة في المنظمة ، متى خذلة في سبيل ذلك جميع الوسائل العملية والوقائية والدفاعية ،
انفقت على الاحكام الآتية :

الفصل الاول

تكوين المنظمة و اختصاصاتها

المادة الاولى

تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية ، ممثلة يطلق عليها اسم (المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي
ضد الجريمة) ، الغرض منها العمل على دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها ، ومعاملة المجرمين وتأمين التعاون
المتبادل بين الشرطة الجنائية في البلاد العربية ومكافحة المخدرات .

المادة الثانية

الاعضاء الأصليون في المنظمة ، الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، والمؤقون على هذه الاتفاقية ،
والجمعية العمومية للمنظمة التصوّس عليها في المادة الرابعة ، أن تقرر بأغلبية الثلثان قبول أعضاء آخرين
من البلاد العربية .

المادة الثالثة

- ١ - تقوم المنظمة بتنفيذ أغراضها بواسطة جمعية عمومية ومجلس تنفيذي ومكاتب دائمة ثلاثة :
مكتب مكافحة الجريمة - مكتب الشرطة الجنائية - مكتب المخدرات .

- ب - ويكون لكل من هذه المكاتب الثلاثة استقلاله الكامل وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .
ج - يعين مجلس جامعة الدول العربية المتر الدائم لكل من المنظمة والمكاتب الثلاثة .

المادة الرابعة

- أ - تتألف الجمعية العمومية من أعضاء دول المنظمة ويكون لكل عضو فيها صوت واحد وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، ما لم ينص في هذه الاتفاقية على توافق أغلبية خاصة ولها ان تضم اليها أعضاء فخريين ، يبين النظام الداخلي شروط قبولهم وحضورهم اجتماعاتها ولا يكون لهم حق التصويت .
ب - تنظر الجمعية في القضايا المعروضة عليها من المجلس التنفيذي .
ج - تعقد الجمعية في دور عادي مرة كل سنة ، وتعقد عند الضرورة في دور غير عادي بناء على طلب المجلس التنفيذي ، أو بناء على طلب ثالث من الدول الاعضاء .
د - تSEND رئاسة الجمعية عند الافتتاح بالتاوب حسب الترتيب الهجائي لاسماء الدول الاعضاء ويفتح رئيساً مباشراً أعماله الى أن تSEND الرئاسة لخاله في مستهل أعمال دور الانعقاد العادي التالي .

المادة الخامسة

يتتألف المجلس التنفيذي للمنظمة من مديرى المكاتب الثلاثة أو من ينيونه عنهم وسكرتير تنفيذى يعينه مجلس الجامعة ، ولا يعتبر الاجتماع قانونيا الا بحضور كافة أعضاء المجلس ، وتسخذ القرارات بأغلبية أصوات المديرين ويعمل المجلس التنفيذي على تنفيذ قرارات وتوحيدات الجمعية العمومية وبعد جدول أعماله تكون اجتماعات المجلس التنفيذي العادية مرتبة كل سنة في الزمان والمكان الذي يتفقون عليه . كما يجوز للمجلس عقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب اثنين من المديرين .

المادة السادسة

- أ - يرأس المجلس التنفيذي كل من المديرين الثلاثة لمدة سنة بصفة دورية . ويعين الرئيس موعد ومكان انعقاد الاجتماعات بموافقة أغلبية أعضاء المجلس ويوجه الدعوات الى الاعضاء .
ب - يعاون السكرتير التنفيذي للمجلس مونثون اداريون يتم تعيينهم وفقا للنظام الداخلي للمنظمة .

المادة السابعة

يعمل المجلس في سبيل تحقيق أغراض المنظمة على :

- أ - التنسيق بين أعمال المكاتب الثلاثة .
ب - القيام بالمشاورات الفنية .
ج - التعاون بشتى الوسائل على تحقيق أغراض وأهداف المكتب الثلاثة .
د - تبادل المعلومات والبيانات والاحصائيات والمطبوعات .
ه - الاتصال بالهيئات والمؤتمرات الدولية والتعاون منها في كل ما يخدم أغراض المنظمة .

المادة الثامنة

يكون للمنظمة ميزانية خاصة لمواجنة نفقاتها يمددها المجلس التنفيذي ويقدمها السكرتير التنفيذي من

ميزانيات المكتب الثلاثة المستقلة كميزانية موحدة الى مجلس جامعة الدول العربية ، وتحدد أنصبة الأعضاء بقرار من الجمعية العمومية لامتنانة يعرض على مجلس الجامعة للموافقة عليه .

المادة التاسعة

تصدر المنفلمة مجلة ، تعالج فيها شئ المسائل التي تتناول تحقيق أغراضها ، وتشير بحوث علماء الباحث الجنائية والطب الشرعي والخبراء في معالجة قضايا الاجرام ، وطبع المجرمين ومناقشة النظريات العلمية التي تعالج مثل هذه الشؤون .

وتحرر المجلة باللغة العربية وباللغتين الانجليزية والفرنسية ان أمكن .

المادة العاشرة

تنشأ مكتبة في المنفلمة تزود بكلفة المؤلفات التي لها علاقة بأغراض المنفلمة .

الفصل الثاني

مكتب مكافحة الجريمة

المادة الحادية عشرة

ينشأ في المنفلمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة مكتب لمكافحة الجريمة تكون له الشخصية القانونية .

المادة الثانية عشرة

الغرض من انشاء هذا المكتب :

- أ - الدراسات والبحوث العلمية لاجريمة وأسبابها وبوعتها واستبطاط وسائل الوقاية منها وعلاجها .
 - ب - دراسة العقوبة باعتبارها وسيلة اصلاح وردع وما يقتضيه ذلك من وضع الانظمة الالائمة للسجنون ومعاملة المسجونين ومتادى الاجرام والمحبوسين احتياطياً ومعالجة شؤون المحكوم عليهم بعد انتهاء مدة المقوبة .
 - ج - دراسة أسباب انحراف الاحداث ووضع الاسس العلمية والعملية لمعالجتهم ، ومعاملة الاحداث الجانحين للثر في النشأت الخاصة بهم ووقاية الاطفال المشردين ، وغير ذلك من أوجه النشاط المؤدية الى تحقيق الاغراض التي انشىء المكتب من أجلها .
 - د - العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية وغيرها في مختلف البلاد العربية في الميادين المذكورة والعمل على تحقيق سياسة عربية موحدة في هذه الميادين عن طريق توحيد التشريعات .
 - ه - أن يكون المكتب مستشاراً ومرکزاً موجهاً للبحوث الجنائية في البلاد العربية .
- وأن يعين على اعداد الباحثين والاخصائيين في التواهي العلمية لشؤون الجريمة .

المادة الثالثة عشرة

يتعاون المكتب مع الهيئات الدولية التي تقوم على تحقيق الاغراض التي يهدف اليها المكتب عن طريق تبادل البحوث والدراسات العلمية والتجارب العملية والاشتراك فيما تقدمة من حلقات ومؤتمرات وغير ذلك من أوجه التعاون ، بعد موافقة المجلس التنفيذي .

المادة الرابعة عشرة

يتكون المكتب من :

- أ - مدير عام يعينه مجلس جامعة الدول العربية بناء على ترشيح الأمين العام ، ويكون رئيساً لهيئة المكتب وجهازه الإداري وبعد ميزانية المكتب .
- ب - هيئة المكتب ، وتكون من مندوب أو أكثر عن كل دولة من الدول الأعضاء ترشحه حكومته من بين المعنيين بالشؤون الجنائية في بلاده ويكون لكل دولة صوت واحد .
- ج - جهاز اداري فني يجري اختيار أعضائه من بين ذوي المؤهلات في البلاد العربية يعينه المدير وفقاً للنظام الداخلي الذي يضعه المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة عشرة

يدعو المدير هيئة المكتب إلى الانتقاد مرتين كل سنة لدوره عادية ، كما يدعو إلى عند اجتماع غير عادي بناء على طلب ثلث من الدول الأعضاء . ويقوم المدير بإعداد مشروع جدول الأعمال والدراسات الالزمة .

المادة السادسة عشرة

يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور ثالثي الأعضاء ، وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

المادة السابعة عشرة

تولى مدير المكتب وضع الانقasa الداخلية الخاصة به ، ويرتديها على الهيئة في أول انتقاد لها .

المادة الثامنة عشرة

يقدم مدير المكتب توصيات الهيئة إلى المجلس التنفيذي ليقدمها بدوره إلى الجمعية العامة للمنظمة مع ما يراه من ملاحظات .

المادة التاسعة عشرة

يجوز لمدير المكتب الانتقال إلى بلاد أي حكومة عضو لممارسة ما تتطلبه أعمال المكتب . كما يجوز له انتداب عضو أو أكثر لإداء هذا العمل بعد اخطار السلطات المختصة في تلك الدولة وموافقتها .

المادة العشرون

للمدير أن يعين مستشاراً أو أكثر من الدول الأعضاء وغيرها من الحكومات العربية بناء على قرار هيئة المكتب .

الفصل الثالث

مكتب الشرطة الجنائية

المادة الحادية والعشرون

ينشأ في المنظمة الدولية العربية الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة مكتب للشرطة الجنائية تكون له الشخصية القانونية .

المادة الثانية والعشرون

الغرض من انشاء هذا المكتب تأمين وتنمية التعاون المتبادل الى أقصى حد ممكن بين مختلف ادارات الشرطة الجنائية في بلاد الدول الاعضاء، على مكافحة الجرائم في نطاق القوانين المعمول بها . وكذلك تدعيم وتنمية جميع المؤسسات الخاصة التي يمكن أن تساهم بصفة فعالة في مكافحة الجرائم مع استبعاد ما له طابع ديني أو سياسي أو عنصري .

المادة الثالثة والعشرون

يعاون المكتب مع الهيئات الدولية التي تقوم على تحقيق الاغراض التي يهدف اليها المكتب عن طريق تبادل البحوث والدراسات العلمية والتجارب العملية . والاشتراك فيما تعتقد من حلقات ومؤتمرات وغير ذلك من أوجه التعاون بعد موافقة المجلس التنفيذي .

المادة الرابعة والعشرون

يتكون المكتب من :

أ - مدير عام يعينه مجلس جامعة الدول العربية بناء على ترشيح الأمين العام ، ويكون رئيساً لهيئة المكتب ، وجهازه الاداري وبعد ميزانية المكتب .

ب - هيئة المكتب وتتكون من مندوب أو أكثر عن كل دولة من الدول الاعضاء ترشحه حكومته من بين المعينين بالشؤون الجنائية في بلده .
ويكون لكل دولة صوت واحد .

ج - جهاز اداري فني ، ويجري اختيار أعضائه من بين ذوي المؤهلات في البلاد العربية يعينهم المدير وفقاً للنظام الداخلي الذي يضعه المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة والعشرون

يدعو المدير هيئة المكتب الى الانعقاد مرتين كل سنة لدوره عادية ، كما يدعو الى عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب ثالث من الدول الاعضاء . ويفرم المدير باعداد مشروع جدول الاعمال والدراسات اللازمة .

المادة السادسة والعشرون

يتكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور ثالثي الاعضاء وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

المادة السابعة والعشرون

يتولى مدير المكتب وضع الانظمة الداخلية الخاصة به ويعرضها على الهيئة في أول انعقاد لها .

المادة الثامنة والعشرون

يقدم مدير المكتب توصيات الهيئة الى المجلس التنفيذي ليقدمها بدوره الى الجمعية العامة للمنظمة مع ما يراه من ملاحظات .

المادة التاسعة والعشرون

يجوز لمدير المكتب الانتقال الى بلاد أية حكومة عضو لممارسة ما تتطلبه أعمال المكتب .
كما يجوز انتداب عضو أو أكثر لاداء هذا العمل بعد اخطار السلطات المختصة في تلك الدولة
وموافقتها .

المادة الثالثة

للمدير أن يعين مستشاراً أو أكثر من الدول الأعضاء وغيرها من الحكومات العربية بناء على قرار هيئة المكتب .

الفصل الرابع

مكتب شؤون المخدرات

المادة الخامسة والثلاثون

ينشأ في نطاق المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة مكتب لشؤون المخدرات تكون له الشخصية القانونية .

المادة السادسة والثلاثون

الغرض من إنشاء هذا المكتب مراقبة التدابير المتخذة والتي ستتيح في كل من دول الجامعة لمكافحة زراعة المخدرات وصناعتها وتعاطيها والاتجار فيها داخل حدودها والمعلم على منع تهريب المخدرات من تلك الدول أو إليها .

المادة السابعة والثلاثون

ينتعاون المكتب مع الهيئات الدولية التي تقوم على تحقيق الأغراض التي يهدف إليها المكتب عن طريق تبادل البحوث والدراسات العلمية والتجارب العملية والاشتراك فيما تقدمه من حلقات ومؤتمرات وغير ذلك من أوجه التعاون ، بعد موافقة المجلس التنفيذي .

المادة الثامنة والثلاثون

يتكون المكتب من :

أ - مدير عام يعينه مجلس الجامعة بناء على ترشيح الأمين العام ويكون رئيساً لهيئة المكتب ، وجهازه الإداري وبعد ميزانية المكتب .

ب - هيئة المكتب وتكون من مندوب أو أكثر عن كل دولة من الدول الأعضاء ترشحه حكومته من بين المعينين بشؤون المخدرات في بلده ، ويكون لكل دولة صوت واحد .

ج - جهاز إداري فني ، يجري اختيار أعضائه من بين ذوي المؤهلات في البلاد العربية ، يعينهم المدير وفقاً للنظام الداخلي الذي يضعه المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة والثلاثون

يدعو المدير هيئة المكتب إلى الانعقاد مرتين كل سنة في دورة عادية . كما يدعو إلى عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب ثلاث من الدول الأعضاء . ويقوم المدير باعداد مشروع جدول الاعمال والدراسات الازمة . ويقدم للهيئة تقريراً عن أعمال المكتب في كل دور انعقاد .

المادة السادسة والثلاثون

يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور نصف الأعضاء ، وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

المادة السابعة والثلاثون

ينول مدير المكتب وضع الانقذة الداخلية الخاصة به ويعرضها على الهيئة في أول انعقاد لها .

المادة الثامنة والثلاثون

يقدم مدير المكتب توصيات الهيئة الى المجلس التنفيذي ليقدمها بدوره الى الجمعية العامة للمنظمة مع ما يراه من ملاحظات .

المادة التاسعة والثلاثون

يجوز لدир المكتب الانتقال الى بلاد أية حكومة عضو لمارسة ما تطلبه أعمال المكتب ، كما يجوز له انتداب عضو أو أكثر لاداء هذا العمل بعد اخطار السلطات المختصة في تلك الدولة وموافقتها .

المادة الأربعون

للمدير أن يعين مستشاراً أو أكثر من الدول الاعضاء وغيرها من الحكومات العربية بناء على قرار هيئة المكتب .

المادة الخامسة والأربعون

لمدير المكتب حق الاتصال بالسلطة المختصة في حكومات الدول الاعضاء ، ويقوم كل عضو في هيئة المكتب بالاتصال بحكومته ، ويكون حافة اتصال بين المكتب وبين ادارة مكافحة المخدرات في بلده لكي يكون المكتب على صلة مستمرة بما يتخذ من اجراءات أو يقع من حوادث في بلد هذا العضو ، ويقوم هذا العضو بعد المكتب بكل ما يطلبه من بيانات أو تقارير أو احصاءات .

المادة الثانية والأربعون

تشأ في كل دولة عضو في هذا المكتب ، ادارة خاصة لمكافحة المخدرات ، وذلك عند الاقتضاء ، وتعاون هذه الادارات مع بعضها البعض ومع الكتاب على مكافحة المخدرات في بلاد الدول الاعضاء .

المادة الثالثة والأربعون

تقدّم كل ادارة من ادارات مكافحة المخدرات في الحكومات الاعضاء تقارير واحصاءات دورية عن الاعمال التي اتّخذت بشأن مكافحة المخدرات داخل حدودها الى المخو الممثل لحكومتها لتقديمها للمكتب لبحثها واتخاذ ما يراه مناسباً بصدرها .

الفصل الخامس

المادة الرابعة والأربعون

يصدق في أقرب وقت ممكن على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها ، وذلك طبقاً لنظمها الداخلية وتودع ونائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعدّ محضراً بایداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغ الى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الخامسة والأربعون

لكل دولة عضو في الجامعة غير موقعة على هذه الاتفاقية ، أن تنضم إليها باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الذي يبلغ انضمامها الى أعضاء المنظمة .

المادة السادسة والأربعون

يجوز لاي عضو مرتبط بهذه الاتفاقية أن ينسحب منها بعد مضي سنة من تاريخ اعلان انسحابه ، بموجب كتاب يرسله الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .
وعلى الامانة العامة أن تبلغ ذلك الى الاعضاء خلال شهر من تاريخ تسلمهما اعلان الانسحاب .

المادة السابعة والأربعون

للحجومية العمومية أن توسي مجلس الجامعة بتعديل هذه الاتفاقية بناء على اقتراح يوقع من ثلاثة أعضاء على الأقل وتقره الجمعية بأكثريّة ثالثي أصوات الأعضاء .

المادة الثامنة والأربعون

يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية الجomية العمومية لاجتماع المرة الأولى بعد شهر من إيداع وثائق تصديق خمسة من الدول الأعضاء .

المادة التاسعة والأربعون

تسري على المنظمة أحكام اتفاقية مرايا وحصانات جامعة الدول العربية .

* * *

واباًتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المسئولة عن حكوماتهم بـ .

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة منها طبق الأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

عن حكومات :

الملكية الأردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

جمهورية السودان

الجمهورية العراقية

الملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية اللبنانية

الملكة المضيفة الممتدة

الملكية التركية اليونانية

الملكة المغربية